التنمية المعتمدة على الذات ومتطلبات البناء الاستراتيجي للاقتصاد الجديد – منظور عربي–

Self-development and the requirements for strategic building of the new economy - an Arab perspective-

د. عبد الهادي مسعودي [1]، جامعة الأغواط، الجزائر

د. علاوي عبد الفتاح [2]، جامعة برج بوعريريج، الجزائر

أ. عمر حميدات [3]، جامعة غرداية، الجزائر

Messaoudi Abdelhadi, University of Laghouat, Algeria

Allaoui Abdelfatah, University of Bordj Bou Arreridj, Algeria

Amar Hamidat, University of Ghardaia, Algeria

ملخص:

تتفق أدبيات التنمية عموما على أن التنمية المعتمدة على الذات هي السبيل الاستراتيجي لتحقيق التنمية الفعلية الشاملة، إلا أن استمرار تردي الوضع التنموي العربي يشكل تهديدا للمستقبل العربي في تحقيق مستوى مقبول من العيش الكريم، ولا شك أن الاعتماد على الذات يلامس الواقع ويدعم المشروعات للنهضة، ويحقق للعرب المكانة التي يتطلعون لها في القرن الحادي والعشرين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العالم يموج بتغيرات بالغة الأهمية تمثل فرصا يتعين على العرب انتهازها ومخاطر يجب تفاديها، وأن استثمار هذه التغيرات في تحقيق غايات الأمة يتطلب وطنا عربيا وحركيا وقادرا على بناء القدرة الذاتية والتفاعل الايجابي مع المعطيات الدولية

الكلمات المفتاحية: تنمية، تنمية معتمدة على الذات، اقتصاد معرفي، بناء استراتيجي، تنمية إستراتيجية محلية

Abstract:

Development literature generally agrees that self-reliant development is the strategic way to achieve the real, comprehensive development, but the continued deterioration of the Arab development situation constitutes a threat to the Arab future in achieving an acceptable level of decent living, The self-reliant reality touches and supports projects renaissance It also helps the Arabs to achieve the status they aspire to in the twenty-first century and Taking into account that the world is surging very important changes represent opportunities for the Arabs should seize the risks and should be avoided, Investing these changes in achieving the goals of the Ummah requires an Arab and an Arab country that is able to build its own capacity and interact positively with international data

key words: Development, Self-reliant development, Knowledge Economy, Strategic building, Development of local strategy

[1] A.Messaoudi@mail.lagh-univ.dz

[2] allaouimsila@yahoo.fr

[3] hamidatomar@yahoo.com

مقدمة:

معظم أدبيات التنمية أقرت بأن الوطن العربي لم يحقق الحد الأدنى من التنمية الفعلية الشاملة، ولقد آل به المآل في محاولاته التنموية إلى أكثر من مأزق، وان كانت قد طغت في حقبة معينة نغمة من التفاؤل والتي يبدو أنه تلاشت، وانسجمت على أدبيات التنمية الصورة القاتمة للوضع التنموي المتردي وجسدت التنمية المفقودة قتامة الصورة كون أن ما تم انجازه ليس تنمية حقيقية بل حقبة رواج نفطي روجت بطريقة مغايرة لنغمة التفاؤل على اعتبار أن المردود المالي المتعاظم يعد فرصة ذهبية وتاريخية للانطلاق إلى آفاق التنمية.

وحينها نقر أننا لم نكن نقف على مجرد ضياع فرص التنمية في الماضي وإنما أصبحت معطياته وتداعياته تمثل نمطا من تنمية الضياع، وهكذا فانه بين التنمية المفقودة وتنمية الضياع تبدو قتامة الصورة على الصعيد العربي بأقطاره النفطية وغير النفطية.

لقد بدا الاقتصاد العربي يواجه نقطة ضعف هيكلية أساسية من حيث العلاقة مع العالم على جميع الجبهات، وشهد المزيد من الاختراق وإحكام السيطرة عليه والتبعية، والمشكلة الرئيسية التي تواجهها العديد من الأقطار العربية هي أن مفهوم التنمية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الفجائية والمتسارعة أدت إلى إبعاد تلك المتغيرات عن نهج التنمية وخصوصا إذا اعتمدنا على الذات، وواضح أنها لا ترقى إلى مستوى عملية تنموية تأخذ تدريجيا للاندماج في الاقتصاد المعرفي.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن تطبيق استراتيجية تنموية مبنية على العطاء الذاتي؟ وللإجابة على هذا التساؤل فإننا سنعالج الموضوع في النقاط التالية:

1- التنمية الاقتصادية؛

2- التنمية المعتمدة على الذات؛

3- استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات؛

4- الوضع التنموي العربي؛

5- شروط الاستفادة من النظام الجديد؛

6- بناء استراتيجيات تنمية اقتصادية معتمدة على الذات وتنفيذها.

1- التنمية الاقتصادية:

في ضوء الاهتمام العالمي والعربي والإقليمي حدد مصطلح التنمية على أنه عملية حضارية مستدامة وحقا من حقوق الإنسان، باعتبارها عملية مجتمعية واعية ودائمة (Sustained) موجهة وفق إدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرا ت المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[1].

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة واستئصال جذور الفقر[2]، وبتعبير آخر فالتنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن

طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع[3].

وهكذا فان مصطلح التنمية بكل مسمياته الايجابية يتبن أنه مفهوم مركب، فالتنمية عملية (Process) كما أنها آلية (Mechanism) هذا إلى جانب كونها أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية، أما مؤشراته المتداخلة والمتكاملة فهي أربعة[4]:

-نمو اقتصادي بمعنى تزايد مطرد في إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع؛

-تحولات هيكلية تطال أوجه التخلف كافة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والجماعة؛

-تحسين مطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعاته؛

-تكريس نسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة وذلك تعبيرا عن تبني استراتيجية مجتمعية مستدامة.

وعلى صعيد الوضع الاقتصادي في الأقطار العربية والدول النامية عموما والذي اتسم بضعف الأداء الاقتصادي والضعف المؤسسي ونقص المهارات، فشرعت هذه الدول في أعقاب تحررها السياسي تعمل جاهدة على تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف ولم يكن أمامها سوى **الاعتماد على نفسها** والاتجاه نحو استغلال مواردها الذاتية وقامت بوضع خطط اقتصادية واجتماعية ركزت على مشاريع البنية الأساسية واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة ولقد كان تدخل الدولة مطلوبا وقيام القطاع العام في معظم الأقطار العربية **ضرورة تنموية** وليس **خيارا ايدولوجيا**[5]. وهكذا أصبحت التنمية أكثر الموضوعات الاقتصادية شيوعا وجاذبية وشاعت الآن فكرة أن حدوث التنمية الاقتصادية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ليس فقط من الأمور المرغوب فيها بشدة بل وشيء ممكن تحقيقه أيضا ولم تعد ثمة عقبة من عقبات التنمية لا يمكن التغلب عليها واجتيازها[6].

2- التنمية المعتمدة على الذات:-

إن مفهوم التنمية المعتمدة على الذات كان التنظير له غالبا في الدول المتخلفة، ويرجع ذلك إلى نزعة التمرد الاقتصادي والسياسي في أعقاب هيمنة الاستعمار، وبدت منطلقاته منطقية في تمحورها حول أبعاد **التنمية المتعددة والقادرة على العطاء الذاتي** وبناء اجتماعي مشارك وفاعل ومساهم ومتماسك،

فالتنمية المعتمدة على الذات هي اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية وبناء قاعدة علمية وتقنية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية[7]، وبهذا فالتنمية المعتمدة على الذات هي التي تعتمد على قاعدة اقتصادية إنتاجية معطاة معتمدة على معرفة تقنية متطورة في إطار مجتمعي تتحقق فيه العدالة وإطار سياسي تتحقق فيه المشاركة وإطار إداري تتحقق فيه الكفاءة الإنتاجية وإطار ثقافي تحفظ فيه الهوية ويتفاعل مع الثقافات الأخرى مع إعطاء الأولوية لتعبئة الموارد المحلية من خلال إدارة مستقلة وأسلوب مستقل في التعامل مع الخارج[8].

وبغض النظر عن التعاريف السابقة إلا أن[9]:

-لا يمكن أن تكون التنمية معتمدة على الذات ما لم توجه إلى الداخل من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتغيير نمط الاستهلاك بما ويتلاءم ومتطلبات كل مرحلة من بناءها وفقا للتميز الحضاري وتراثه؛

-التنمية المعتمدة على الذات ليست حالة بقدر ما تكون عملية تاريخية وهنا يكون للبعد الزمني أهمية كبيرة في تعريفها وأن تحليلها يجب أن يتم في المدى البعيد؛

- لا توجد نقطة ثابتة تمثل التنمية المعتمدة على الذات وإنما هناك خط تدريجي يعبر عن مدى انجاز المجتمع في هذا المجال؛

-مفهوم التنمية المعتمدة على الذات كان التنظير له غالبا في الدول المتخلفة ويرجع ذلك إلى نزعة التمرد الاقتصادي والسياسي في أعقاب هيمنة الاستعمار؛

-الاعتماد على الذات لا يعنى الانغلاق والعيش حد الكفاف وإنما يفترض العمل على تأسيس القوة الذاتية لمواجهة هيمنة الدول المتقدمة في النظام الدولي؛

-التنمية المعتمدة على الذات بالنسبة إلى بعضهم يبدو غير منسجمة مع مستجدات العصر أو أنها في حاجة إلى بلورة جذرية؛

-التنمية المعتمدة على الذات ليس قضية مطلقة وإنما هي نسبية كون أن العالم يسير نحو التبعية المتبادلة وتخفيف حدة التبعية تصبح هدف تلك التنمية.

ويمكن القول أنه لا سبيل إلى تنمية عربية رشيدة إلا بنمو الأساس الفكري والتنظيمي لعملية التنمية من خلال منظور تكاملي لجميع الأبعاد الكونية والقومية والقطرية الخاصة بها حيث يكون النمو قادر على التجسيد في مؤسسات فكرية مستقلة وراسخة وسليمة[10]؛ وصفوة القول أنه على الرغم مما توحي به التنمية المعتمدة على الذات من وعود فانه ينبغي أن تبنى على الشق الأول – **التنمية** – لا على الشق الثاني – **الاعتماد على الذات** فالتركيز على الشق الثاني يعني تجاهل حقيقة الاعتماد الدولي المتبادل الذي نمى خلال العقود الثلاثة السابقة نتيجة الاهتمامات العالمية المشتركة[11].

ولتحقيق تنمية معتمدة على الذات ينبغي أن يكون من بين الاستراتيجيات الأساسية للتنمية تحقيق الاعتماد الذاتي الوطني المتزايد، ويزيد بذلك الثقة بالنفس والاعتماد على في المقام الأول على الموارد الذاتية البشرية منها والطبيعية والقدرة على تحديد الأهداف واتخاذ القرارات بصورة مستقلة[12]، وسيتحدد مفهوم التنمية المعتمدة على الذات بشكل أدق حين تتحدد الاستراتيجية المقرونة بتحقيقه إذ أن هناك تداخلا بين المفهوم والاستراتيجية والمتطلبات الخاصة بها وسنوضح استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات.

3- استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات:-

إن الاستراتيجية المعتمدة على الذات تتطلب مجموعتين متكاملتين من التغيرات الهيكلية، **إحداها** داخلية تشمل التغيرات التي تهدف إلى توسيع الطلب المحلي والسيطرة على الفائض الاقتصادي، و**ثانيها** خارجية تشمل التغيرات المرتبطة بالعلاقات الدولية بالشكل الذي يتيح إمكانية تدفق الموارد من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية وليس العكس مع تخفيف أعباء الديون وزيادة فاعلية التعاون الاقتصادي بين الدول النامية نفسها[13].

ويظل محور التنمية هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وصولا إلى أهداف محددة بأعلى قدر من الكفاية والفعالية، وفى اتجاه تحقيق أهداف الاستراتيجية يحدد عدد من المؤشرات التي يعتبر وجودها دليلا على وجود آلية سليمة للتنمية ومنها[14]:

-تزايد درجة الارتباط بين كل من الجهد والإنتاجية وبين الدخل؛

-اطراد وتحسين فعالية وتزايد وايجابية نظام الحوافز من أجل تعبئة كل الموارد وترشيد استخدامها بشكل استراتيجي وفق أولويات التنمية؛

-انتظام التوسع الدائم في القدرة الاستيعابية بالنسبة للاستثمارات المجدية والضرورية وبالنسبة للمعرفة ولنمو القدرة الذاتية على استنباط التقنية الملائمة لاحتياجات التنمية وكذلك بالنسبة للمتغيرات وإدراك المستجدات وما تمثله من تحديات؛

-استمرار القدرة المجتمعية على تحقيق تصاعد دائم في كفاءة الأداء والإنتاجية؛

-تحسين نوعية المشاركة المجتمعية وتحقيق ضماناتها؛

-توفير المناخ الملائم للمواطنة وترسيخ حقوقها مقابل مسؤوليتها وترسيخ الأمان والعدل وتكافؤ الفرص مما يزيد من الشعور من الانتماء الوطني.

4- الوضع التنموي العربي:-

لقد طرح الواقع التنموي بلغة صارخة ضعف وتردي الوضع التنموي حيث لم ننجز انجازا حضاريا واحدا نابعا من تفكيرنا بأنفسنا ومصلحتنا، فلم نبني شبكة من الطرق والمواصلات على الأرض العربية ولم نبني أسطولا تجاريا يتحرك بين المدن العربية، ولم نبني مؤسسات صناعية ولا نظاما تربويا خلاقا للتناظر الفكري ولا منظومة صحية للأمة العربية، ولم نبتدع نظاما مصرفيا موحدا يسهل تمويل الاقتصاد العربي ولا نظاما قانونيا يحمي حقوق المستثمرين، لم نفعل شيء من هذا ..... الخ[15]. وما يزيد من عمق تلك المشاكل هو الفساد الذي ينخر تطور وازدهار الاقتصاديات العربية.

إن استمرار التخلف والفساد في أي بيئة يعمل على إضعاف النمو الاقتصادي إذ أنه يخفض حوافز الاستثمار وفي الحالات التي تتطلب الرشاوى والتزوير من أصحاب المشروعات يعمل الفساد باعتباره ضريبة بإضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة[16]، وبالرغم من أن أعمال الفساد تتم بالسرية ويقترن بها محاولة التمويه والتحايل والإخفاء إلا أن ما يتداول بشأن ما ظهر منها وأمكن كشفه يدل على مدى اتساعه والدليل على ذلك نجد أن الفساد الاقتصادي ينتشر في جميع دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية وخاصة الفساد الكبير*، وتشير الدراسات إلى أن الفساد وبالاشتراك مع عوامل أخرى يقلل من قدرة الدولة على تأسيس قدرتها التنافسية والمحافظة عليها كما أن له تكلفة وأن العجز عن المنافسة يدخل ضمن هذه التكلفة[17].

إن الدول العربية لم تكن متسقة المواقف والتوجهات وتنتابها خلافات إقليمية وداخلية، كان أكثرها منحازة إلى الدول المتقدمة وقابلا لشروطها وراضخا للتبعية وفي الوقت نفسه تعوزه الإرادة الجادة والإدارة الكفؤة القادرة على حشد الموارد واستثمارها الاستثمار الأمثل، وتبدد أكثر الموارد وهي أصلا محدودة لسوء إدارة الاقتصاد وانتشار الفساد الإداري*، ومن الواضح كما سبق الإشارة إليه أن الدول العربية يكون الأمر بالنسبة إليها على الصعيد

العالمي إعادة هيكلة وتغيير في الأساليب والوسائل لممارسة الاستغلال الجيد، ولا شك أن العالم يشهد مزيدا من الاندماج والعولمة الاقتصادية وهي النموذج الصاعد والجذاب عالميا وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية على العموم[18].

لقد دفع الوضع السابق الدول العربية إلى محاكاة النماذج المتقدمة واتخاذ المواقف الفكرية نفسها والمفهومية لآلية التسخير ذاتها ... ولا شك أن هذا التوجه قد حقق قدرا لا يستهان به من الانجازات المفيدة ... ولكن مع مرور الوقت بدا أن هناك فجوة تتسع بين الآمال والانجازات وفي تحقيق ما صبت إليه الأوطان العربية ويمكن رد ذلك إلى اعتبارين أساسين[19]:

-**الاعتبار الأول:** هو أننا ما زلنا حتى الآن في الوطن العربي وربما باستثناء قطر أو قطرين على الأكثر من سياسات علمية معلنة بالمعنى الدقيق للكلمة، فإيراد بعض فقرات أو صفحات في وثائق سياسات التنمية ومخططاتها لا يعني هذه السياسات وانعكاساتها وتفاعلها على سياسات التنمية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فحتى في الحالات الشاذة التي أعلنت فيها مثل هذه السياسات فان البرامج والمخططات العلمية لم تعكس توجهات مثل هذه السياسات أو ترتبط بها بشكل واضح أو تنسق معها في أهداف البرامج والخطط والممارسات العلمية والتكنولوجية الجارية؛

-**الاعتبار الثاني:** أنه حتى ولو كانت لأحد الأقطار سياسة متماسكة فانه ستكون بالضرورة قائمة على تصور واضح لما يأتي به المستقبل بدرجة معقولة من اليقين تراعي الإمكانيات والقيود والتطلعات، ولا شك أن هذا الأمر عسير في أي مجتمع بغض النظر عن المجتمعات النامية، كوننا نواجه تحولات تقنية تنمو بسرعة مدهشة وتتشعب دروبها وتتنوع تطبيقاتها وتتغير صورها بمعدلات غير مألوفة، وبهذا يصعب على واضعي السياسات توضيح صور المستقبل بحد أدنى من الدقة كما لو أننا نبني على رمال متحركة.

لقد بات واضحا اليوم أننا إزاء شكل جديد من التطور المجتمعي يعتمد نمط سيطرته ونفوذه على المعرفة عموما والعلمية منها على وجه الخصوص مثلما يعتمد على كفاءة وإنتاج المعلومات واستخدامها في جميع أنشطة الحياة ومجالاتها، حيث تتعاظم مكانة صناعة المعلومات وأهميتها بوصفها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد الحديث[20].

ونهيب بالقول أن نقطة الضعف الأساسية تكمن في أداءنا التنموي التكنولوجي بالمنطقة العربية في عجز آلياتنا وأجهزتنا الإدارية على إدارة مواردنا وإمكاناتنا بكفاءة وفاعلية ورشاده، ويبدو عمق هذا الأثر في مجال البحث العلمي والتكنولوجي حيث تغيب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة والسياسات العلمية المنسقة وآليات التنفيذ المتزامنة، وأخيرا كيفية نقل نتائج هذا الجهد إلى مجالات الحياة العملية والتطبيقية، إذ نحن إزاء بنية تحتية لقطاع معلومات عربية وتكنولوجية تفتقر إلى التكامل والأهداف المشتركة وآليات التنفيذ المتناسقة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي مازال غائبا حتى الآن[21].

أما من ناحية صناعة حضارة جديدة بقوة استراتيجية، حتى لا تقع فريسة للتخلف والاستهلاك، فان تقنيات عصر المعلومات تحمل معها تنوعا مذهلا في التقنيات وفي مختلف الاختصاصات، ولكن الكثير من تلك التقنيات هو للتسلية والاستهلاك والتجريب وأن العديد من المؤسسات والشركات تجلب حواسيب وتجهيزات وبرامج

وتصرف مبالغ طائلة دون أن تكون مستمرا ناجحا وفاعلا، وذلك بفعل ضعف البنية التأهيلية والتدريبية للكوادر وضعف النسبة الإدارية للشركة وعدم مرونتها في استخدام هذه التقنيات، بالإضافة إلى عملية التعامل البطيء مع هذه التجهيزات بشكل يجعلها تنهي عمرها الاستثماري بدون فائدة تذكر، هذا ما يدعو إلى ضرورة قيادة حركة تطوير وإعادة تأهيل لبنى الشركات والمؤسسات والمصانع في بلادنا على أساس الثقافة والعلم والتأهيل للقيام بخطوات عملية واثقة وفاعلة في أتممة الشركات.

فمن الخطى الاستراتيجية الهامة لهذا التطور وجوب دعم انتشار الجامعات والكليات المعلوماتية بأحدث تقنياتها في بلادنا العربية، وذلك بإنشاء جيل معلوماتي واعي وفاعل وقادر على تفعيل استثمار هذه التقنية في المجالات الاقتصادية لدولنا العربية بأقل تكلفة وأعلى مردود، والأمر ذاته ينطبق على الأفراد الذين يندفعون لشراء الحواسيب الشخصية واحدث برمجياتها بدون تخطيط استثماري واضح، خاصة وان التقنيات المعلوماتية عمرها الاستثماري قصير ويحتاج لفترة طويلة من التدريب والتأهيل ...، هذا يوصل إلى الإدراك بأهمية التأهيل والتدريب المستمر نظرا لسرعة تطور هذه التقنيات وزيادة إمكاناتها وتفاصيلها بشكل مستمر ومتسارع، ويدعو ذلك كله إلى إيجاد شركات ومؤسسات عربية متخصصة بالتدريب والتأهيل التقني السريع والفاعل ليقوم استثمار الحواسب على أسس الفاعلية والإنتاجية وليس معيار التسلية والترفيه كما تريد الشركات البائعة[22].

وعلى الرغم من مبررات التفاؤل بسبب حتمية التطور، إلا انه يجب العمل على أن لا يبقى مكونات المجتمع الاتصالي العربي قاصرة على الأقلية الحضرية والمدن الكبرى، والاقتصار على شراء التكنولوجيا دون نقلها والتحكم فيها، مما يجرد التكنولوجيا من سياقها المعرفي، مع توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي توظيفا ترفيهيا واستهلاكيا لا توظيف تنمويا، وعلى سبيل المثال مازالت الانترنت تستخدم في الوطن العربي في الغالب استخدامات ترفيهية، ومع التسليم بالفائدة التي تنجم عن ذلك إلا أن طول المكوث في الحالة الترفيهية الاستهلاكية قد يفقد المواطن العربي القدرة على التعرف على واقعه ومواجهة مشاكله، ولا يمكن تجنب ذلك دون معالجة أوضاع التدفق المعلوماتي والإعلامي دون الوقوف في المنزلق الأيديولوجي الذي يتحدث عن الغزو الثقافي والغزو الحضاري مما يكبح الطاقات ويدفن المواهب[23]؛ وتتلخص أسباب ضعف التطور الثقافي في البلدان العربية إلى أن[24]:

- التطور التقني عملية مرتفعة التكلفة؛
- التطور التقني عملية تتطلب وجود إنتاجية متسعة وحركية كبيرة؛
- التطور التقني عملية تخلق طلبا اجتماعيا واسعا على التطور التقني وسوقا ضخمة تبرز تكلفة التطور التقني؛
- غالبية التطورات التقنية في البلدان العربية (خصوصا مصر والعراق) قام على القطاع العسكري.

وهناك عدة عوامل أساسية تعمل على توسيع مدى الفجوة التقنية بين البلدان العربية والعالم المتقدم من أهمها[25]:

تقنيات الاتصال والمعلومات بحكم طبيعتها ذات قابلية للاحتكار والدمج، نظرا لما توفره من وسائل السيطرة المركزية وسهولة المناورة بالأصول الرمزية وتدقق السلع المعلوماتية سهولة.

النزيف المتزايد للعقول البشرية العربية، سواء الفعلي الذي يتم من خلال الهجرة أو الرقمي الذي يتم عن بعد من خلال شبكة الانترنت خاصة النخبة المتخصصة في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تتعرض لجذب كثير من قبل الدول المقدمة.

سرعة تغيير تقنيات المعلومات والاتصالات يزيد صعوبة التخطيط التقني، ويجعل القرار التنموي الاستراتيجي رهنا بتوصيات الخبراء التكنوقراط الذين غالبا ما يغفلون الجوانب الاجتماعية والثقافية.

5- شروط الاستفادة من النظام الجديد:-

إزاء المشهد السابق الذي يسود الساحة العربية في الوقت الحاضر، ربما لا يخلو أي حديث عن المستقبل الرقمي والتنمية المعلوماتية من نبرة استفزاز، قد يرى فيه البعض انعزالا عن واقع الأمور وعدم ادارك لطبيعة المشاكل الصناعية التي يواجهها الوطن العربي من خليجه إلى محيطه وانعكاساتها على أولويات العمل العربي، وهي وجهة نظر لها ما يبررها بلا شك، إلا أن قضية المعلوماتية تطرح خيارات عاجلة لا بد من مواجهتها، كوننا نتعامل هنا مع تكنولوجيا متقدمة للغاية نحن مستهلكين لا منتجين لها، وكما هو معروف كلما ارتفعت التكنولوجيا ازدادت حدة الفرق بين منظور منتجها ومنظور مستهلكها[26]؛ فالفجوة التقنية (الرقمية) حقيقة لا يمكن تجاهلها، إلا أنها ليست مشكلة تقنية في المقام الأول، فالتقنية كانت وستظل منتجا اجتماعيا، وبقدر ما يحتاج إلى نوع من الابتكار الاجتماعي يحتاج إلى الدورة الكاملة لاكتساب المعرفة، فوفرة المعلومات لا يعني بالضرورة توافر المعرفة، ولا بد من التخلص من الوهم الزائف بتوافر المعرفة للجميع من خلال الانترنت، فالمعرفة ذات القيمة الحقيقة محاطة بأسياج من السرية، ويتم السيطرة عليها بكل الوسائل التقنية والقانونية والإدارية الممكنة[27].

وإذا كانت محاولات التنمية التي تمت تحت مظلة التنمية المعتمدة على الذات لم تحقق النجاح المطلوب فذلك لا يعود إلى عدم أهلية هذا النهج وإنما يعود إلى خلل أو غياب الاستراتيجيات المتكاملة، فمجرد الدعوة إلى التنمية المعتمدة على الذات من دون الاستفادة الحقيقية من دروس الماضي التنموية وتوفير كل متطلبات التنمية الفعلية لن تؤدي إلى محصلة تنموية ملموسة وستفضي إلى ما أفضت إليه سابقتها[28].

إننا نشهد حاليا انتقالا تدريجيا من حضارة تقوم على التمويل المادي وعلى استهلاك الطاقة والموارد الخام إلى حضارة تقوم على الاتصالات والمعلوماتية والمعرفة وبصورة خاصة الذكاء والحكمة والإبداع والابتكار، فهذا الاقتصاد اللامادي يمكن أن يقلب أوضاع المجتمع العالمي ويغيره، فاقتصاد اليوم هو اقتصاد السوق بما يفرضه من بواعث التقدم المادي والمعنوي والمجتمع اليوم هو مجتمع المعرفة والفرد بؤرته ومركز اهتماماته وهم وسيلة الإنتاج الجديدة التي تمتلك المعرفة، إن أطر النجاح الاقتصادي والتكنولوجي هي المعرفة وقدرتها على استقطاب التمويل والإنتاج بأقل عمالة ممكنة بغض النظر عن الموقع الجغرافي وتوافر المواد الأولية[29].

إن الهرولة نحو الاندماج في النظام العالمي الجديد – الاقتصاد المعرفي – تحتاج إلى بلورة تجعله قابلا للتطبيق وتقربه من محك الواقع، وفي هذا السياق نشير إلى أن الآليات التي يجب إتقان توظيفها قد نجح تطبيقها في عدد من الدول – الآسيوية – فالخروج من عنق الزجاجة يتطلب زيادة معدلات الادخار والاستثمار والتركيز على الانطلاق التقاني بتحسين الإطار المؤسسي لجهود البحث ومضاعفة موازنته وتحسين المهارات

وقوات العمل واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ذات المستوى التقاني والتنظيمي، وأن أهم قائمة في متطلبات تحسين التنافسية والإنتاجية النوعية هي إعمال قواعد السوق والتوجيه الصحيح للدعم المالي وتوفير المناخ الملائم لذلك[30].

إن الممارسات السليمة في عملية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات تتطلب توجهات مصممة لما يناسب الظروف المحلية، وتبين أن المبادئ الإرشادية الممتازة للممارسات السليمة هي على النحو التالية[31]:

- يجب أن يكون التوجه شمولي نحو القضايا، بما في ذلك القضايا الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى القضايا المحلية؛
- يجب أن تكون هناك استراتيجية يتم تطويرها بعناية من قبل كل الشركاء وذلك بناء على رؤية ما مشتركة؛
- أن تكون هناك سلسلة من المبادرات – قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل – تعمل على تشجيع تكوين شراكات وبناء ثقة ذوي الشأن؛
- وجود قياديين محليين الذين يأتون بالعزم، والمصداقية والقدرة على توحيد جميع ذوي الشأن؛
- بناء قدرات الإدارة والفرق التي تعمل "في الميدان"، هو ما يعد من اللوازم لتنفيذ البرنامج؛
- لا بد أن تمتلك الحكومة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية مع وجود عزم سياسي قوي نحو تنفيذ تلك الاستراتيجية؛
- توفير دعم مالي وفني من المستويات الحكومية الأخرى يضيف للعملية قيمة هامة.

وبغض النظر عن تحديات الاقتصاد الجديد على اختلاف مستوياتها لابد من التصدي للفجوة الرقمية وضرورة التخلص من عدد لا يستهان به من المفاهيم الخاطئة المتعلقة بالتنمية المعلوماتية؛ نبرز منها ما يلي[32]:

أ- تكنولوجيا المعلومات وحدها لا تكفي ولا تولد التغير: لا ريب أن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات فعالة ومستدامة وجديدة بما يبذل فيها من جهد، ولكن نجاحها يظل رهنا بارتباطها عضويا بخطة متكاملة لتنمية اجتماعية أعم وأشمل، هذا وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على توفير البيئة التي تتمكن من حدوث التغير وفي مقدمتها تمكين العنصر البشري من أن يلعب دوره الأساسي في إحداث التغير ولا تولد في حد ذاتها التغير.

ب- توافر الطاقات لا يعني توافر القدرات: وخير مثال على ذلك أن الوطن العربي يمتلك طاقات بحثية كبيرة من مراكز البحوث وأعداد الباحثين، إلا أن هذه الطاقات لم تتحول إلى قدرات فعلية في هيئة انجازات تكنولوجية ومشاريع قطرية، وعلى الرغم من وفرة عدد المهندسين فمازال اعتمادنا الأصلي على المكاتب الأجنبية لتقديم الاستشارات وتنفيذ مشاريع التنمية العربية بأسلوب التسليم على الجاهز.

ج- القفزات الضفدعية لا تصلح لكل شيء: لقد أغرت البعض سرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانخفاض المستمر في أسعار سلعها وخدماتها بأن ينادي بإحداث التنمية المعلوماتية من خلال قفزات ضفدعية (Leapfrogging) وان جاز هذا في انتشار شبكات الاتصالات كانتقال مباشرة إلى اللاسلكي والهواتف النقالة لتتخطى مرحلة كابلات النحاس والهواتف الثابتة، إلا أن هذا النمط التنموي لا يمكن إتباعه في المجالات ذات

البعد الاجتماعي مثل محو الأمية وإصلاح التعليم والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وإنتاج المحتوى الرقمي ولكن تظل هناك فرص عديد للإبداع الاجتماعي لضغط المراحل.

د- المنظمات الدولية ليست هي الحل: هناك من يظن خطأ أن المنظمات الدولية يمكن أن تقود مسيرة التنمية المعلوماتية، فهذه المنظمات لا تمنح فرص وأقصى ما يمكن أن تفعله " كما خلص البعض " هو الإشارة إلى وجود مثل هذه الفرص علاوة على أن العمل من خلال المنظمات الدولية يمر عادة بكثير من الرسميات، والاتفاق حول الحساسيات بين الدول مما يجعل أداءها لا يتناسب مع السرعة المطلوبة للتصدي للفجوة الرقمية، وستظل مساهمة هذه المنظمات الدولية على الرغم من أهميتها جزئية إذا ما قورنت بحجم الجهد المحلي المطلوب.

هـ- استباق لا مجرد سباق ولحاق لا التحاق: لا تعني التنمية المعلوماتية اللهث دائما وراء الأحدث، وكثيرا ما تكون الحلول السائدة في الدول المتقدمة غير ملائمة لظروف البلدان النامية وأكثر ما يكون حل الأعقد من خلال الأبسط، بمعنى أننا يجب أن نستبق برؤيتنا المستقبلية تطور من خلال توفير وسائل رصد وتقيم التكنولوجيا (Technology Assessment)ويجب أن نلحق بمن سبقونا، لا أن نلتحق كأطراف هامشية تدور في فلكهم، فقد لوحظ أن بعض الدول العربية في اتفاقات الشركات الدولية تستجدي الالتحاق بالشريك الأجنبي.

بعبارة أخرى إن ما تحتاجه الأقطار العربية هو صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية معلوماتية طموحة في ميادين مختلفة، من أهمها الاستثمار في تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير قطاع صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، تطبيقات مشروعات الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية، تحضير المنظمات الخاصة والعامة للتحول إلى أنشطة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والعمل من اجل نشر ترسيخ الثقافة الالكترونية بين أفراد المجتمع.

6- بناء استراتيجيات تنمية اقتصادية معتمدة على الذات وتنفيذها:-

إن الممارسات السليمة تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات ببلورة استراتيجية لها، وعملية التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات تقليديا لها خمس مرحل. والجدول التالي يبين المراحل الخمسة لعملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية. أما عن تفاصيل المراحل الخمسة فسنوضحها في النقاط التالية:

جدول يبين مراحل التنمية الاقتصادية المحلية من خلال عملية تخطيط استراتيجي

المرحلة الأولى:	تنظيم المجهود
المرحلة الثانية:	إجراء التقييم للقدرة على المنافسة
المرحلة الثالثة:	بلورة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
المرحلة الرابعة:	تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية
المرحلة الخامسة:	مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

Source: www.worldbank.org/urban/led

المرحلة الأولى: تنظيم المجهود من خلال تطوير فريق إدارة شبكة لربط الشركاء المعنيين

يعتمد تحقيق نجاح عملية التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة (حكومية)، ولقطاع نشاطات الأعمال (خاصة) ولقطاعات منظمات غير الحكومية*، كون أن القيام بتأسيس علاقات العمل وهياكله تعمل على إشراك كل ذوي الشأن في العملية وينبغي أن تؤدي إلى إيجاد شراكات مفيدة طويلة الأجل رسمية بين كل من القطاعات العامة والخاصة وغير الحكومية، وممكن أن تتراوح هذه العلاقات العملية من عملية يترتب عليها وجود علاقة تعاون غير رسمية بواسطة جماعة عمل إلى تأسيس هيئة تنمية إقليمية في الحكومة المحلية أو شراكة مكونة بين القطاع العام والخاص.

المرحلة الثانية: إجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة

إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن لوضع الاستراتيجيات للمستقبل، وسيعمل تقييم أولي على استخدام ما تتوفر من معرفة كمية ونوعية، ومهارات وغيرها من الموارد لتساعد تحديد الاتجاه الاستراتيجي التي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي، وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة، فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة هي جمع المعلومات، وهناك أدوات عديدة بما في ذلك تحليل (SWOT)، مؤشرات اقتصادية وإقليمية للمقارنة، مثل نصيب الموقع وتحليل تحول النصيب، يمكن استخدامها لتحليل البيانات هذه من أجل تطوير التقييم للقدرة على المنافسة.

وعلى سبيل المثال ستقوم عملية التقييم للمنافسة على مراجعة ما يلي:

نقاط القوة = الأصول المحلية – وجود الكليات، وأجور العمالة مبنية على المنافسة، والعمالة الماهرة، شبكة نقل قوية، وموقع آمن، مجموعات أو شبكات من الشركات.

نقاط الضعف = معوقات لتحقيق النمو – وجود فقر متزايد، وإجراءات تنظيمية معقدة، وبنية تحتية غير كافية، قدرة محدودة للحصول على قروض، انتشار الأمراض (HIV/AIDS)،

فرص = ظروف خارجية المنشأ (خارجية) مواتية – وجود تكتلات تنافسية محتملة تطورات تكنولوجية تفتح قدرة محلية للمنافسة، ترتيبات دولية جديدة تجارية، أسواق متوسعة.

مخاطر محتملة (تهديدات) = ظروف خارجية المنشأ (خارجية) غير مواتية – تقليص حجم الأعمال لنشاطات الأعمال، الأمر الذي يؤدي إلى إغلاق المصانع محليا، وتحولات ديموغرافية.

ويجب أن يحدد هذا التقييم ما هو المتاح من الموارد المحلية العامة ومن نشاطات الأعمال والمنظمات غير الحكومية، وأن يقوم في جمع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية الموجودة منها والجديدة والأساسية؛ وأن يؤسس أنظمة معلومات للمعرفة للاستخدام في المستقبل في عملية المتابعة والتقييم، كون أن مستوى البيانات وعمقها سيعتمد على قدر توفرها، وحجم ميزانية الاقتصاد المحلي وطبيعته. والجدول التالي يوضح بعض الفئات الهامة من البيانات.

جدول يبين فئات هامة من البيانات

• النشاطات الاقتصادية واتجاهاتها	
• المخزون للسلع والمواد الخ لدي منشطات نشاطات الأعمال	• التنمية الشمولية والقدرة في الإدارة
• الاتجاهات السكانية	• القيادات المحلية
• البنية التحتية المادية	• الموارد البشرية والمهارات
• الموارد الطبيعية	• مدى توفر التمويل
• الجغرافيا المحلية	• دراسات أبحاث وتطوير
• ثقافة نشاطات الأعمال (الحس التجاري)	• وسائل التدريب المحلية ظروف محلية أخرى مؤثرة على نشاطات الأعمال
	• قدرات الحكومات المحلية

Source: www.worldbank.org/urban/led

ومن المهم أيضا هو وجود معلومات يستفاد منها في مقارنة ما تتوفر للمجتمعات المجاورة من موارد ونشاطات أو للمنافسين الآخرين الإقليميين، وينبغي أن ينظر التقييم في سلسلة عريضة من الفرص الاقتصادية التنموية في جميع القطاعات الرئيسية.

المرحلة الثالثة: إيجاد استراتيجية التنمية الاقتصادية

كما هو الحال في وضع خطط استراتيجية التنمية، فإن الغاية من استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن تتحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية الاقتصادية المعتمدة على الذات، فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسيين أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية، والاستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية عدد من المكونات. والجدول التالي يوضح عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية.

جدول يبين عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

رؤية: تصف ما توصل إليه ذوي الشأن من إجماع حول ما هو المستقبل الاقتصادي المفضل.
غايات: وهي مبنية على الرؤية العامة وتحدد بها الأهداف ما هي المخرجات المرجوة من عملية التخطيط الاقتصادية.
أهداف: وضع معايير الأداء واستهداف تحقيق التنمية بالنشاطات.
برامج: وضع السبل لتحقيق غايات اقتصادية تنموية، والتي يجب أن تكون مقيدة زمنيا ويمكن قياسها.
مشروعات وخطوات عمل: تنفيذ مكونات محددة برامج تنموية، والتي يجب أن توضع لها أولوية وأن تحدد تكاليفها ويجب أن تكون مقيدة زمنيا ويمكن قياسها.

Source: www.worldbank.org/urban/led

6-4. المرحلة الرابعة: تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية

ما ييسر التنفيذ للاستراتيجية وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة، وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة، والموارد البشرية والدلالات المؤسسية والإجرائية، وبالتالي هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية الاقتصادية، وتبين خطة العمل تسلسل هرمي من المهام، الأطراف المسئولة عنها، جداول زمنية واقعية، الاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية، وما هي مصادر التمويل، المخرجات والتأثيرات المتوقعة، إجراءات الأداء والأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حده، وتلعب خطة التنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس في ما بينها على الموارد المتاحة.

إن بعض المشاريع ستكون ذات "نجاح سريع" يمكن تنفيذها في الأجل القصير وتلعب دورا هاما في بناء الزخم والثقة، بينما البعض الآخر هي متوسطة وطويلة الأجل، وفي كل من هذه الحالات، لابد من "**وجود الأبطال**" من ذوي الشأن الأفراد والجماعات، وذلك بحسب ما لهم من مصالح، وموارد وعزم/التزام فيها.

ومن المهم تطوير وسائل متابعة وتقييم سليمة لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من أجل تحديد الكميات للمخرجات، وتبرير الإنفاقات، تحديد ما هي التقويمات والتعديلات اللازمة ولتطوير الممارسات السليمة لا بد ما قياس المؤشرات العملية (من النواحي النوعية) والآثار (من النواحي الكمية).

6-5. المرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية:

لا بد ما تجرى مراجعة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية على الأقل مرة واحدة في السنة، ولا بد من أن تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي وللموارد المتاحة في مجهود تنفيذ الاستراتيجية، ولا يجب أن تغطي علمية المراجعة المدخلات والمخرجات والتأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ ومستويات المشاركة وديناميكيات الأحوال المحلية المتغيرة والعلاقات الاقتصادية (والسياسية) المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية والدولية، بجانب المراجعة للاستراتيجية بكاملها، لا بد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حده، ستعمل هذه الأنظمة على إعطاء صانعي القرارات الأدوات التي يحتاجونها لتكييف الاستراتيجية بما يتجاوب الأحوال المحلية الحيوية الفعالة، ولا بد من أن يقرر المجتمع المحلي حول ما هي البرامج الرئيسية التي ستكون الجزء الرئيسي لما لها من استراتيجية بحسب ما تقتضيه الظروف المحلية.

خاتمة:

لقد ظل البعد التنموي العربي محورا أساسيا من محاور النقاش حول مفهوم التنمية المعتمدة على الذات وتطبيقه على الواقع العربي، وإذا كان الفكر العربي قد قصر في التنظير للتنمية الاقتصادية بشكل عام كان لا بد من البحث عن أصالة له، بالرغم من أن شبه الإجماع أن التنمية العربية لا تستقيم في أي واقع قطري عربي سواء كان القطر كبيرا أم صغيرا، غنيا أم فقيرا.

فمن خلال هذه الورقة البحثية المتواضعة يتضح لنا ما يلي:

- مدى هزال الاقتصاد العربي وفقده القدرة على الاستثمار المحلي بفاعلية أو جلب الاستثمار الأجنبي برشادة؛
- غياب نموذج عربي مشترك تضامني يشارك فيه القطاع العمومي والقطاع الخاص لإحداث التنمية المطلوبة؛
- افتقار القيادة العربية ورجال الأعمال إلى الحد الأدنى من التوعية الخاصة بالتنمية المعلوماتية؛
- قصور البحث العلمي والمؤسسات الجامعية العربية على النسخ والتقليد الغربي وتشتت العقول والمواهب العربية مع غياب بحوث تطبيقية أصيلة تعالج المشاكل التنموية للأمة العربية؛
- ترسخ التبعية التكنولوجية في مجال التنمية المعلوماتية واتساع الفجوة الرقمية بسبب إجهاض معظم المشاريع التنمية وتعذر إحداث هذه التنمية المستدامة باستيراد الحلول الجاهزة واستدعاء الخبراء الأجانب.

إن مواجهة التحديات الجسام تستعصي الحلول السريعة وهي من صنف "المشروعات المجتمعية" هي نضال تاريخي الأبعاد يتطلب تعبئة شاملة لطاقات المجتمعات وإدارة خلاقة لها بواسطة نظم حكم صالحة ومناضلة تلهم الناس الإبداع والمشاركة الفعالة من خلال إحساس قوي بالانتماء للمشروع المجتمعي.

ونعتقد أن بعض الدول العربية بحاجة إلى تكوين كوادر ذات إطار معرفي منسجم مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وتوجهه نحو نظام السوق والخوصصة، بحيث يكون الرصيد المعرفي مرتكز على مجالات الاستثمار والمعرفة الإنتاجية والتسويقية مستندا إلى نظم المعلومات والاتصالات المتطورة.

ويبقى الهدف المحوري لتحقيق التنمية الفعلية مبنية على العطاء الذاتي من خلال رؤية واضحة واستراتيجيات محددة وإرادة جادة وإدارة كفؤة وقبل ذلك لا بد من الاعتماد المتبادل الذي يعود بمردود منصف لأطراف هذا الاعتماد وليس بطبيعة الحال تعامل التابع المستضعف أو الحلقة التي يستنزف إمكاناتها وثرواتها لتعظيم الدول المتقدمة.

وإذا ما أراد العرب أن ينهضوا من كبوتهم الراهنة، وأن يعودوا كما كانوا عبر العصور مصدراً للمعرفة والحضارة، فإن عليهم أن يهتموا أساساً بامتلاك سلاح المعرفة بجميع عناصره، وأن يخرجوا من دائرة استيراد المعرفة والتكنولوجيا ونقلها – وهو ما يفعلوه منذ اكثر من مائة عام – إلى حيّز تطويع التكنولوجيا وتوظيفها في خدمة مصالحهم الحيوية، ومن ثم الانتقال إلى إنتاج المعرفة وصناعة التكنولوجيا وتطويرها.. ولا نعتقد أن العرب عاجزون عن ذلك، فالأدمغة العربية المهاجرة هي التي تسهم في الإنجازات العلمية والتقنية العالمية الهائلة، وهي قادرة في حالة إيجاد البيئة العربية الملائمة لإبداعها أن تنهض بالواقع العربي المعرفي وأن تضعه على سكة التقدم والتنمية، واللحاق بركب التطور العالمي.. وكل ذلك بحاجة إلى معرفة وإلى إدارة معرفة سليمة وراسخة.

الاحالات والمراجع:

[1] خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 260.

2 رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص 109.

3 محمد عبد العزيز عجيمه ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها – نظرياتها – أسبابها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون سنة، ص 08.

4 خليفة الكواري، مرجع سابق، ص 263.

5 أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص39.

6 جلال أمين، هموم اقتصادية عربية: التنمية – التكامل – النفط –العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2005، ص 42.

[7] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج – دراسة مقارنة في الأقطار العربية–، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1999، ص 39.

[8] أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 22.

[9] نفس المرجع، ص 45.

[10] سعيد محمد أبو سعدة، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 113.

[11] عبد المطلب غانم، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 98.

[12] نفس المرجع، ص 78.

[13] سعد حسين فتح الله، مرجع سابق، ص 54.

[14] أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 240.

[15] نفس المرجع، ص 194.

[16] حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة منهج نظري عملي، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2008، ص 88.

* الفساد الكبير أو ما يطلق عليه الاستيلاء على الدولة وهو ما يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة من قوانين تراعي المصلحة العامة إلى قواعد وتعليمات تراعي مصالح المفسدين.

[17] عمرو صبروا، الفساد الإداري والاقتصادي رؤية واقعية إسلامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 09، مركز البصيرة، الجزائر، 2006، ص 90.

* الفساد الإداري هو فساد النظام الذي يسمح للموظفين العموميين بالحصول على منافع ومكاسب شخصية من خلال أعمال أو تصرفات معينة كالرشوة والاختلاس.... الخ.

[18] أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 35، ص 95.

[19] أسامة أمين الخولي، تأملات في تجربة التنمية العلمية التقانية (التكنولوجية) العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 318.

[20] ربحي مصطفى عليان، ادارة المعرفة، دار صفاء، عمان، 2008، ص 323.

[21] عبد الخالق فاروق، اقتصاد المعرفة في العالم العربي مشكلاته... وأفق تطوره، مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 131.

[22] هاني شحادة الخوري، تكنولوجيا المعلومات على أعتاب القرن الحادي والعشرين: مدخل تعريفي لتكنولوجيا المعلومات، الجزء الاول، مركز الرضا للكمبيوتر، دمشق، 1998، ص 188.

[23] طارق محمود عباس، مجتمع المعلومات الرقمي، المركز الأصيل، القاهرة، 1999، ص 119.

[24] باسم غدير غدير، الفجوة التقنية وقيادة العالم في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار المرساة، سورية، 2006، ص 186.

[25] نفس المرجع، ص 187.

[26] نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص 39.

[27] باسم غدير غدير، مرجع سابق، ص 176.

[28] أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 290.

[29] عبد الرحمن الهاشمي وفائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 41.

[30] أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، 291.

[31] وحدة التنمية الاقتصادية المحلية الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية على المستوى المحلي، البنك الدولي، واشنطن، أكتوبر،2001. من الموقع: www.worldbank.org/urban/led أطلع عليه في 11.06.2014.

[32] باسم غدير غدير، مرجع سابق، ص 187.

* المنظمات غير الحكومية، منظمات ترتكز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلي، النقابات الحرفية، وجمعيات اجتماعية، ومدنية ودينية، ومنظمات مهنية خاصة، ومراكز أبحاث ومؤسسات تدريب وغيرها من الجماعات التي لها مصالح معهودة في الاقتصاد المحلي.